بنك الاستثمار القومي
قطاع الاستثمار والموارد
الدعم الفني للاستثمار

عدد رقم 1 – الثلاثاء 2016/10/25

رئيس الوزراء: ترشيد الإنفاق الحكومي مراعاة لدقة الظرف الاقتصادي الحالي

الخبر:

وافق مجلس الوزراء في اجتماعه الخميس برئاسة المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء على قرارات اللجنة الوزارية الاقتصادية الصادرة أمس، والمتضمنة ترشيد وضغط الإنفاق في كافة بنود موازنات جميع الوزارات والمصالح الحكومية والشركات ووحدات الجهاز الإداري للدولة بنسبة تتراوح بين 15 إلى 20% دون المساس بالأجور والرواتب والموازنة الاستثمارية. وخفض التمثيل الخارجي في البعثات التابعة للوزارات بنسبة 50% والاستفادة من الكوادر الموجودة بوزارة الخارجية في إنجاز أعمال هذه البعثات.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن إجراءات ترشيد وضبط الإنفاق الحكومي تأتي في إطار الحرص على أن يمثل الجهاز الحكومي مثالاً يحتذى به في مراعاة دقة الظرف الاقتصادي الراهن والحرص على الصالح العام، موجهاً بضرورة رفع كفاءة الأداء الحكومي والإسراع في تنفيذ البرامج والمشروعات والخطط الخاصة بالوزارات في مواعيدها المقررة، مع إعطاء أولوية متقدمة لاستكمال وإنهاء المشروعات المتأخرة.

المصدر: موقع اليوم السابع

تعليق على الخبر:

- البدء في سياسات ترشيد الإنفاق في الوقت الحالي يعتبر خطوة هامة تساهم في تخفيض عجز الموازنة من ناحية ورفع فرص توجيه موارد الدولة إلى الأنشطة الأولى بالرعاية خاصة التعليم والصحة وتحسين معدلات تخصيص الموارد.

- **مرصد الأخبار هي سلسلة دورية تهتم بعرض أهم الأخبار الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الاقتصاد المصري بصفة عامة، وعلى القطاع المصرفي على وجه الخصوص، وتحليل هذه الأخبار لمعرفة آثارها المباشرة وغير المباشرة.**
- **جميع الآراء الواردة في هذه السلسلة هي مجرد تحليلات واجتهادات بحثية، ولا تعبر بأي حال عن الرأي الرسمي لبنك الاستثمار القومي، ويجب أخذها في إطارها البحثي فقط.**
- **قام بالتعليق على هذا العدد : محمد حسن يوسف**

- تعتبر أبرز البنود التي يمكن التوفير منها على المدى القصير حاليا تخفيض الإنفاق على البعثات الخارجية وتخفيض عدد المستشارين في الجهاز الإداري للدولة وإعداد منظومة لإدارة الإنفاق الجاري للجهاز الحكومي وترشيد الإنفاق على الطاقة والمياه بأجهزة الدولة ورفع معدلات الصيانة للحد من الاستبدال بمنتجات جديدة وضبط منظومة الحوافز والمكافآت وربطها مباشرة بالإنتاج.
- يجب ترجمة خطة ترشيد الإنفاق الحكومي إلى إجراءات تنفيذية بإصدار قرار تنفيذي، وذلك بهدف السيطرة على عجز الموازنة العامة للدولة، مع عدم المساس ببنود الموازنة مثل الأجور والاستثمارات، وباب المستلزمات السلعية والخدمية هو ما سيتم خفض جزء من الإنفاق الحكومي الخاص به.
- هناك ضرورة لتحويل وتغيير منهج إعداد الموازنة العامة للدولة الحالي للبدء في تطبيق موازنة البرامج والأداء على عدد من الجهات والوزارات بالموازنة بما يربط بين تنفيذ الموازنة ومؤشرات الأداء الاقتصادي المستهدفة منها.
- من الممكن تحقيق وفر حقيقي في حجم الدعم المدرج ضمن الموازنة إذا تم الترشيد في آلياته المستخدمة خاصة بالنسبة لربط منظومة الدعم بصورة متكاملة تتيح توجيه الدعم لمستحقيه وتوفير الفاقد الناتج عن مشكلات عدم دقة البيانات وتكاملها وترابطها مما يتيح انعكاسا أفضل لمنظومة الدعم على معيشة المواطنين المصريين.
- إن الموازنة العامة للدولة لازالت حتى الآن تعكس ارتفاعا في عدد من بنود الإنفاق مثل الأجور ومدفوعات خدمة الدين مما يقلص مساحة الوفر المالي الذي كان من المفترض أن يوجه في الأساس إلى الإنفاق على الصحة والتعليم والبحث العلمي. ويرجع النمو في عجز الموازنة بالأساس إلى كونها تضمنت إيرادات مبالغ فيها عند إعداد مشروع الموازنة، خاصة بالنسبة للإيرادات الضريبية رغم التباطؤ الاقتصادي النسبي الذي تشهده البلاد مؤخرا لعوامل داخلية وخارجية.
- لكي تحقق سياسة خفض الإنفاق العوائد المرجوة يجب أن توجه أيضا للهيئات والشركات القابضة والشركات التابعة لها وذلك في إطار برنامج اقتصادي طموح يستهدف زيادة الإيرادات وخفض الإنفاق وتحسين بيئة الأعمال وتشجيع القطاع الخاص.

دعم الاستثمار